

برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017

مذكرة معلومات رقم 5 – مارس/آذار 2015

استخدام برنامج التعاون التقني لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل
مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف مع تغيّر المناخ

موجز: تُوفّر هذه المذكرة معلومات عن برنامج التعاون التقني للفاو وعن كيفية استخدامه وتعزيزه من أجل مساعدة الدول
الجزرية الصغيرة النامية على التكيف مع التحديات التي يطرحها تغيّر المناخ، بناء على طلب لجنتي البرنامج والمالية.

أولاً – برنامج التعاون التقني لمنظمة الأغذية والزراعة

1 - أنشئ برنامج التعاون التقني لمنظمة الأغذية والزراعة في عام 1976 بموجب قرار صادر عن المؤتمر، بوصفه
برنامجاً ممولاً من صافي اعتمادات المنظمة. والغرض من برنامج التعاون التقني إتاحة المعارف الفنية التي تتمتع بها الفاو
لدعم الجهود الإنمائية للبلدان الأعضاء ومنظماتها الإقليمية، وكذلك توفير المساعدات الطارئة في حالة الكوارث التي تؤثر
على السبل المعيشية الريفية. ويرد مزيد من المعلومات حول برنامج التعاون التقني في المرفق 1.

ثانياً – اقتراح زيادة اعتمادات برنامج التعاون التقني لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية

في برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017

2 - يقترح المدير العام، في برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017، زيادة بنسبة 0.6 في المائة (6.1 مليون
دولار أمريكي) في برنامج التعاون التقني بحيث تبلغ 14 في المائة من صافي اعتمادات الفاو، على النحو الذي أوصى به
مؤتمر المنظمة (CR 9/89) في عام 1989 بدايةً والذي تكرر في مناسبات عدّة.

3 - وتهدف هذه الزيادة إلى دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في المنظمة والبالغ عددها 40، التي تشكل
مجموعة البلدان الأكثر تأثراً بتغيّر المناخ. وتتوزع الدول لجزرية الصغيرة النامية على أقاليم الفاو كالاتي: أفريقيا (6)؛
آسيا والمحيط الهادئ (17)؛ أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (16)؛ الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (1).

4 - وتمّ التعمّد بتخصيص نسبة 15.3 في المائة من اعتمادات برنامج التعاون التقني للدول الجزرية الصغيرة
النامية، أي الموافقة على 66 مشروعاً (برنامج التعاون التقني ومرفق برنامج التعاون التقني)¹، في الفترة المالية 2012-



2013، كإشارة إلى حجم الاقتراح. وتدعم مشاريع برنامج التعاون التقني مروحة واسعة من الأنشطة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من دعم الإحصاءات الوطنية، وتنمية القدرات لتنفيذ الخطوط التوجيهية والمعاهدات الدولية، إلى رصد الآفات والأمراض ومراقبتها، والتكيف مع تغيّر المناخ. وترد في المرفق 2 أمثلة عن مشاريع حديثة ومستمرة لبرنامج التعاون التقني تدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية لمواجهة التحديات المتأتية عن تغيّر المناخ.

5 - ويعني تخصيص 6.1 مليون دولار أمريكي إضافي لبرنامج التعاون التقني أنه سيتاح ما معدّله 150 000 دولار أمريكي إضافي لكل بلد مؤهل من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد يرتفع هذا المعدل لكل بلد بصورة بسيطة، نظراً إلى أنّ سبع دول جزرية صغيرة نامية صنّفت أيضاً على أنّها اقتصاديات مرتفعة الدخل وبالتالي ذات إمكانية محدودة للحصول على مشاريع برنامج التعاون التقني (حالات الطوارئ ومرفق برنامج التعاون التقني فقط).

زيادة التمويل الدولي لدعم التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

6 - وشدّد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ على مدى تأثر الدول الجزرية الصغيرة النامية بتغيّر المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر. وتميل الأراضي الزراعية والبنية التحتية، على غرار السكان في الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى التركز في المناطق الساحلية، لذلك يمكن أن يكون لأيّ ارتفاع في منسوب مياه البحر تأثيراً هاماً وعميقاً على اقتصادياتها وظروفها المعيشية. وبالنسبة إلى بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية المنخفضة، فإنّ بقائها نفسه مهدّد.

7 - وتنعكس آثار تغيّر المناخ - ارتفاع منسوب مياه البحر، وحرارة الهواء وسطح المياه، والظواهر الجوية المتطرفة، وتغيّر أنماط هطول الأمطار - على البلدان في كافة أنحاء العالم، ولكن ما من شك في أنّ الدول الجزرية الصغيرة النامية هي الأكثر تأثراً بهذه الهزّات الخارجية. ويبين الأثر الدراماتيكي الأخير لإعصار بام المداري في فانواتو تعرّض هذه الدول لظواهر جوية متطرفة. ويقيد تغيّر المناخ التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويؤثر على أمنها الغذائي، وسبل معيشتها واقتصادياتها - فالدول الجزرية الصغيرة النامية تزرع أساساً تحت تعدّد أعباء سوء التغذية بدءاً من سوء التغذية وصولاً إلى السمنة.

8 - وخلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في ساموا في سبتمبر/أيلول 2014، اتفقت شراكة واسعة النطاق تضم 166 بلداً، و85 منظمة دولية، و1 200 مجموعة رئيسية (بما في ذلك من المجتمع المدني والقطاع الخاص) على معالجة التحديات المستديمة التي تواجهها الجزر. وأقرت وثيقة نتائج المؤتمر بالحاجة إلى دعم هذه الدول والاستثمار فيها بحيث يمكنها تحقيق التنمية المستدامة. كما اعترفت بأنّ التمويل، من جميع المصادر، أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأعدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأكيد التزامها بمساعدة هذه البلدان على الحصول على تمويل لأغراض التنمية.

9 - وتولّت الدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة منتظمة قيادة التدابير المتعلقة بالمناخ إبان العقدين المنصرمين، على النحو المبين في وثائق النتائج الصادرة عن ثلاثة مؤتمرات قمة عالمية حول الدول الجزرية الصغيرة النامية: برنامج عمل بربادوس للدول النامية الجزرية الصغيرة عام 1994؛ واستراتيجية موريشيوس عام 2005؛ ومسار ساموا عام

2014. وشاركت منظمة الأغذية والزراعة مشاركة فعالة في مؤتمرات القمة هذه، وتعهّدت بالمساعدة على تنفيذ النتائج. وقد آن الأوان اليوم ليصدر المجتمع الدولي نداءات من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة عند التفاوض بشأن جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد 2015 وليبذل الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة مزيداً من الجهود في هذا الصدد.

دعم الفاو للدول النامية الجزرية الصغيرة: من التعهّد إلى العمل

10 - تقدّم منظمة الأغذية والزراعة الدعم للدول النامية الجزرية الصغيرة في مجالات إبداء المشورة بشأن السياسات؛ والمساعدة الفنية في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات؛ وإدارة الموارد الطبيعية لدعم سبل المعيشة القادرة على الصمود وتعزيز الأمن الغذائي. ويوفّر الموقع الإلكتروني للمنظمة [Small Island Developing States](#) رسوماً توضيحية وافرة حول أنشطة المنظمة وممارساتها الحميدة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أنّ هناك حافضة متنامية للمشاريع الممولة عن طريق المساهمات الطوعية، ترمي إلى تعزيز القدرة على مقاومة تغيّر المناخ في قطاع الزراعة عموماً (بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك) وصون النظم الإيكولوجية للمحيطات والجزر الهشة.

11 - ويعالج دعم المنظمة، المقدم من خلال برنامج التعاون التقني والمساهمات الطوعية، تحديات معيّنة ومرتبّة تبعاً لأولويتها في الأطر البرمجية القطرية، تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في ما يخص تغيّر المناخ من حيث إدارة مخاطر الكوارث ومقاومتها، ودعم سياسات الأمن الغذائي والتغذوي، والتنمية الزراعية، والاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية. وترد في المرفق 2 بعض الأمثلة عن مشاريع حديثة ومستمرة لبرنامج التعاون التقني تدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مواجهة هذه التحديات مع تحقيق نتائج ملموسة، وتساعد أيضاً على حشد موارد إضافية من خلال الارتقاء بمستوى الممارسات الحميدة أو تكرارها.

12 - وتعمل منظمة الأغذية والزراعة، عن طريق سياساتها المؤسسية وآليات التنفيذ على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، من قبيل "الزراعة الذكية مناخياً"، و"مبادرة النمو الأزرق"، و"تحسين نظم الأغذية في البحر الكاريبي"، و"سلاسل القيمة للأمن الغذائي والتغذية في جزر المحيط الهادئ" (انظر المرفق 3)²، إضافة إلى أطر البرمجة القطرية الخاصة بها، على تكرار الممارسات الحميدة والارتقاء بها، بغية مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة التحديات المطروحة أمامها، عبر الاعتماد على التوافر الفوري لموارد محفّزة من برنامج التعاون التقني وحشد المساهمات الطوعية اللازمة.

² المعلومات المفصلة متاحة على [Investing for Results](#)

المرفق 1: برنامج التعاون التقني لمنظمة الأغذية والزراعة

نظرة عامة

1 - أنشئ برنامج التعاون التقني لمنظمة الأغذية والزراعة في عام 1976 بموجب قرار صادر عن المؤتمر، بوصفه برنامجاً ممولاً من صافي اعتمادات المنظمة. ويمكن للمنظمة، من خلال برنامج التعاون التقني، توفير المساعدة الفنية لأعضائها من دون أن تضطر إلى جمع الأموال في المقام الأول. وسمح برنامج التعاون التقني، منذ إنشائه، بتمويل مشاريع بلغت قيمتها الإجمالية أكثر من 1.4 مليار دولار أمريكي.

2 - ويهدف برنامج التعاون التقني إلى إتاحة المعارف الفنية التي تتمتع بها الفاو لدعم الجهود الإنمائية للبلدان الأعضاء ومنظماتها الإقليمية، وكذلك توفير المساعدات الطارئة في حالة الكوارث التي تؤثر على السبل المعيشية الريفية. وينبغي أن تحقق مشروعات برنامج التعاون التقني نتائج ملموسة وفورية بطريقة تحقق مردودية تكاليفها. ويتوافر مرفق برنامج التعاون التقني، ضمن البرنامج، بوصفه أداة مرنة لدعم الأنشطة الميدانية المحلية، وتعزيز العمليات الإنمائية للبرنامج. ويشكّل المشروع الذي ينفذ في إطار مرفق برنامج التعاون التقني مشروعاً جامعاً يمكنه معالجة طلبات متعددة للحصول على مساعدة فنية محدّدة وفي أمد قصير جداً. ويحظى كلّ مشروع من مشاريع برنامج التعاون التقني بميزانية يبلغ حدّها الأقصى 500 000 دولار أمريكي، بينما تصل الميزانية القصوى لمرفق جامع من برنامج التعاون التقني 200 000 دولار أمريكي لكلّ فترة مالية.

3 - وتحظى جميع البلدان الأعضاء في المنظمة بإمكانية الحصول على مساعدة في إطار برنامج التعاون التقني. إلا أنّ الأجهزة الرئاسية للفاو أعطت توجيهاتها بضرورة إيلاء برنامج التعاون التقني عناية خاصة للبلدان الأكثر احتياجاً، ولا سيّما بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض؛ وأقل البلدان نمواً؛ والبلدان النامية غير الساحلية؛ والبلدان النامية الجزرية الصغيرة. وأشارت الأجهزة الرئاسية أيضاً إلى أنّه يمكن للبلدان ذات الدخل المرتفع أن تحصل على مساعدة إنمائية ضمن برنامج التعاون التقني إنما على أساس الاسترداد الكامل للتكاليف.

4 - ويتناول برنامج التعاون التقني احتياجات الأعضاء في الفاو لمساعدة فنية في جميع مجالات العمل المتصلة بولاية المنظمة، بما يتماشى مع إطارها الاستراتيجي، ومع أطر البرمجة القطرية الخاصة بها والمتفق عليها مع الحكومات على المستوى القطري. وترعى القواعد والمعايير التي وافق عليها الأعضاء استخدام موارد برنامج التعاون التقني وتضمن أنّ المشاريع: (1) تتواءم مع أولويات الفاو والأولويات الوطنية المحددة في إطار البرمجة القطرية؛ (2) تعالج الثغرات الهامة؛ (3) تضمن أثراً مستداماً؛ (4) تضطلع بدور محفّز للتغيير ولتعزيز حشد الموارد من أجل مواصلة تحقيق النتائج أو الارتقاء بمستواها؛ (5) تستفيد من الالتزام الحكومي؛ وتراعي المساواة بين الجنسين.

5 - ووفقاً لما قرره الأعضاء في المنظمة، فإنّ 82 في المائة من اعتمادات برنامج التعاون التقني للمشاريع يوزّع على أقاليم الفاو الخمسة من أجل دعم مشاريع إنمائية، حسب التوزيع التالي: أفريقيا (40 في المائة)؛ آسيا والمحيط الهادئ

(24 في المائة)؛ أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (18 في المائة)؛ أوروبا وآسيا الوسطى (10 في المائة)؛ الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (8 في المائة). ويخصص (15) في المائة من الاعتمادات لمشاريع الطوارئ، و3 في المائة للمشاريع الإقليمية.

6 - ويجب أن تخصص اعتمادات برنامج التعاون التقني التي أقرها المؤتمر لمشاريع تمت الموافقة عليها خلال فترة السنتين لبرنامج العمل والميزانية وأن تصرف الأموال بحلول نهاية الفترة المالية التالية. وتبلغ قيمة اعتمادات برنامج التعاون التقني للفترة المالية 2014-2015 13.4 في المائة من صافي اعتمادات برنامج العمل والميزانية (134.7 مليون دولار أمريكي)، في حين بلغت 11.5 في المائة من برنامج العمل والميزانية (116 مليون دولار أمريكي)، للفترة 2012-2013. وبالإجمال، حتى 28 فبراير/شباط 2015، أنفق 79 في المائة من اعتمادات الفترة 2012-2013، والتعهد بـ55 في المائة من اعتمادات الفترة 2014-2015. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في تقرير تنفيذ البرنامج للفترة 2012-2013 والتقرير التجميعي لاستعراض منتصف المدة - 2014³.

التحسينات التي أجريت منذ عام 2012 ليتناسب برنامج التعاون التقني على نحو أفضل مع الغرض المتوخى منه

7 - وتعلق البلدان الأعضاء أهمية كبرى على برنامج التعاون التقني، حيث تقر مباشرة بفوائده وتقدر النتائج الملموسة التي يعرّزها من أجل معالجة احتياجاتها.

8 - وتخضع مشاريع برنامج التعاون التقني لعمليات المراجعة والتقييم المعمول بها، ويولي الأعضاء اهتماماً خاصاً لأداء إدارة البرنامج. ويرفع بانتظام المدير العام المساعد لدائرة التعاون التقني، الذي أوكلت إليه المسؤولية الشاملة لمراقبة برنامج التعاون التقني، تقريراً عن استخدام اعتمادات برنامج التعاون التقني إلى الأجهزة الرئاسية، التي تسدي بدورها المشورة بشأن تعزيزه لضمان إعطاء الاهتمام المناسب للإدارة الكفوة والفعالة من حيث التكلفة والقائمة على النتائج.

9 - وفي ديسمبر/كانون الأول 2013، صادق المجلس في دورته الثامنة والأربعين بعد المائة على تدابير التعزيز المقترحة وخطة التنفيذ ذات الصلة، وأعرب، على نحو خاص، عن تأييده لمواءمة برنامج التعاون التقني المعزز مع الإطار الاستراتيجي المراجع والمواءمة التصاعديّة مع الأولويات الوطنية من خلال أطر البرمجة القطرية⁴. ومنذ مطلع عام 2014، تم توجيه جهود التعزيز الرامية إلى مواصلة تعزيز إدارة البرنامج نحو: (1) مواءمة أفضل لبرنامج التعاون التقني مع الإطار الاستراتيجي والأولويات الوطنية من خلال أطر البرمجة القطرية؛ (2) ضمان دور ومسؤوليات أكبر للمكاتب الميدانية؛ و(3) تحديد المزيد من عمليات تبسيط الإجراءات والمواءمة مع الخطوط التوجيهية لدورة المشاريع المؤسسية. وتمثل أحد مفاعيل هذه التغييرات في خفض الوقت المطلوب للمعاملات بين تحديد المشاريع والموافقة عليها (تتم الموافقة حالياً على 74 في المائة من المشاريع في غضون ثلاثة أشهر من استلام الطلب).

³ الوثيقة 2012-13 PIR 2015/8 C، الفقرات 336-354، الوثيقة 2014 MTR 157/7 FC - 117/5 PC، الفقرات 145-157

⁴ الوثائق 2013.2/2 JM، CL 148/8، CL 148/REP، CL 148/8، الفقرة 9 ألف

المرفق 2: أمثلة عن مشاريع حديثة ومستمرة لبرنامج التعاون التقني داعمة للدول النامية الجزرية الصغيرة ومتعلقة بتغير المناخ

ألف - أمثلة عن مشاريع برنامج التعاون التقني التي تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية على معالجة قضايا متعلقة بتغير المناخ

دومينيكا - TCP/DMI/3203 "المساعدة على تحسين قدرات إدارة مخاطر الكوارث في القطاعات الزراعية" (من سبتمبر/أيلول 2012 حتى ديسمبر/كانون الأول 2014؛ الميزانية 169 000 دولار أمريكي). إنّ دومينيكا، بفعل موقعها الجغرافي ضمن حزام الأعاصير وتضاريسها، معرضة بصورة متواترة لأخطار وكوارث طبيعية شديدة القوة. وقد تمت الموافقة على هذا المشروع لتعزيز قدرة قطاع الزراعة (وكذلك مصايد الأسماك والغابات) في دومينيكا على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية، وبالتالي المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والحدّ من الفقر. وأقام المشروع مواقع تجريبية لإبراز ممارسات الحفاظ على التربة والإدارة المستدامة للأراضي، من قبيل استخدام حواجز من العشب، وترتيب المحاصيل في قطاعات، والزراعة في خط الكفاف، وأحواض الصرف، للحدّ من تآكل الأسطح و/أو الأخاديد، وفقدان المغذيات؛ وصرف مخلفات العواصف وزراعة الكفاف للتحكّم بفائض المياه والسماد الخليط والأسمدة الخضراء والمواد العضوية الأخرى لتعزيز الخصائص المادية والكيميائية للتربة. وأنجز بناء القدرات، بما في ذلك إعداد دليل للتدريب وشريط فيديو حول إدارة خصوبة التربة وأساليب الحفاظ على التربة. ووضعت أيضاً خطة لإدارة مخاطر الكوارث للقطاع الزراعي.

فيجي - TCP/FIJ/3402 "تقديم المساعدة الطارئة لدعم إنعاش النظم المعيشية الزراعية للأسر المتضررة في فيجي جراء إعصار إيفان" (من أبريل/نيسان 2013 حتى يناير/كانون الثاني 2015؛ الميزانية 280 000 دولار أمريكي). الزراعة في فيجي شديدة التأثر بالأعاصير والفيضانات المدمرة التي تترك تبعات جسيمة على الأمن الغذائي. ويتمثل أحد الآثار المتوقعة لتغير المناخ في المحيط الهادئ في تواتر وحدّة الظواهر المتطرفة في الأحوال الجوية. وعقب الإعصار المداري إيفان، جرت مساعدة المزارعين الأكثر تضرراً على إعادة بناء سبل معيشتهم من خلال توفير مواد زراعية ومدخلات ذات صلة بحيث يمكنهم إنعاش الإنتاج والإنتاجية الزراعية. وعلاوة على ذلك، وضعت أداة تقييم لقياس الأضرار في قطاع الزراعة في أعقاب الكوارث الطبيعية. واستجاب هذا النهج لحاجة فورية وعزز قدرة القطاع على الاستجابة لظواهر متطرفة مستقبلية.

سيشل – TCPf - TCP/SEY/3202 “مخطط تأمين المزارعين والصيادين ضد الكوارث الطبيعية”
(من نوفمبر/تشرين الثاني 2008 حتى ديسمبر/كانون الأول 2009؛ الميزانية 23 840 دولار أمريكي). سيشل عرضة لعواصف ممطرة قوية تؤدي إلى فيضان المناطق الساحلية المنخفضة، والتآكل الكثيف للتربة على المنحدرات، وأضرار في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية. وتشهد سيشل منذ عام 1977 ظواهر جوية متطرفة تنعكس سلباً على القطاع الزراعي. وشكّلت الأضرار والخسائر التي لحقت بقطاعي الزراعة ومصايد الأسماك شاغلاً رئيسياً للمجتمعات المحلية والحكومة، حيث تمثل هذه الأنشطة عناصر اقتصادية شديدة الأهمية من حيث تأمين فرص العمل والأمن الغذائي. وتقرّ الحكومة بالحاجة الملحة للحدّ من المخاطر التي تنطوي عليها هذه الظواهر، من أجل صون هذه القطاعات الاقتصادية المهمة. وساعد مرفق برنامج التعاون التقني على وضع نوع البيانات المطلوبة لتصميم مخطط لتأمين المزارعين والصيادين ضد الكوارث الطبيعية.

المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ – TCP/SAP/3404 “استراتيجيات وبناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ لمواجهة آثار تغير المناخ على مطالبات الولاية القضائية” (من نوفمبر/تشرين الثاني 2013 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2015؛ الميزانية 414 000 دولار أمريكي). يتمثل أحد المخاطر الحقيقية الناجمة عن ارتفاع منسوب مياه البحر في غرق نقاط ترسيم الحدود المادية لخطوط الأساس التي تقاس بناء عليها المياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة لدولة ساحلية. وقد يؤدي ذلك إلى مناطق إقليمية ومناطق اقتصادية خالصة مشتركة وأصغر حجماً، ومن بين جملة أمور أخرى، إلى الحدّ من التحكم بأنشطة صيد الأسماك والحصول على الموارد التي تجري في تلك المناطق. وتهدف منظمة الأغذية والزراعة، من خلال العمل مع أمانة جماعة المحيط الهادئ ووكالة مصايد منتدى جزر الهادئ، إلى تعزيز الفهم والاعتراف المتصلين بالأثر الكامل للانعكاسات المادية والخاصة بالولاية القضائية لارتفاع منسوب مياه البحر في إقليم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وسوف يؤدي ذلك أيضاً إلى وضع وإقرار استراتيجية إقليمية مع تقديم نهج وخيارات قانونية وخاصة بالسياسات للاعتراف بمطالبات الولاية القضائية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ والحفاظ عليها، ووضع استراتيجية لضمان المتناول العالمي. ويتوقع أن يعطي المشروع زخماً للإجراءات المبكرة التي ستخضعها الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بشأن الحفاظ على مطالبات الولاية القضائية. وستساهم في النهاية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ وفي الصون والإدارة المستدامين للموارد الحية في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - TCP/RLA/3314 "إعداد السياسات وبرامج العمل الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في الدول الأعضاء في مجموعة البحر الكاريبي" (من ديسمبر/كانون الأول 2011 حتى ديسمبر/كانون الأول 2013؛ الميزانية 497 000 دولار أمريكي). تمت الموافقة على هذا المشروع للمساهمة في تعزيز قدرات بلدان مجموعة الكاريبي من أجل معالجة الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وساهم على وجه التحديد في:

- (1) إعداد السياسات والبرامج الوطنية للأمن الغذائي والتغذية ضمن الإقليم الفرعي؛ (2) تقييم شامل ومراعٍ للمساواة بين الجنسين للسياسات والبرامج الزراعية والمتعلقة بسلاسل القيمة الغذائية؛ (3) وضع خطط لسياسات الأمن التغذوي للبلدان الأعضاء؛ (4) تحسين سياسات واستراتيجيات إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ؛ (5) تحسين الآليات المؤسسية لتعزيز تنسيق وإدارة جدول أعمال الأمن الغذائي والتغذية؛ (6) تحسين تصميم برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان واستهدافها للأسر الفقيرة والمتضررة. وأعدّ المشروع عشر سياسات غذائية وتغذوية وعشر خطط عمل لمختلف البلدان الأعضاء في إقليم مجموعة البحر الكاريبي. وشملت إيلاء عناية لسياسات واستراتيجيات إدارة مخاطر الكوارث.

باء - أمثلة عن مشاريع برنامج التعاون التقني المنفذة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مع أثر محفّز خاص

المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي - TCP/SLC/3402 "وضع برامج وخطط عمل متكاملة لإدارة مرض سيجاتوكا السوداء" (من يونيو/حزيران 2012 حتى ديسمبر/كانون الأول 2013؛ الميزانية 112 000 دولار أمريكي). وضع هذا المشروع في دومينيكا، وغرينادا، وغيانا، وسانتا لوسيا، وسانت فنسنت، وجزر غرينادين برامج وطنية وإقليمية لإدارة مرض السيجاتوكا السوداء الذي يصيب الموز (تهديد رئيسي للنظم المعيشية لأصحاب الحيازات الصغيرة)، وكذلك أعدّ اقتراحات لحشد الموارد. ومن خلال هذه التجربة، جمعت البلدان أموالاً من الاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الكاريبي، وحكومة تايوان، ومركز التعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية (CIRAD، فرنسا) لمواصلة زيادة قدراتها على مقاومة المرض والوقاية منه.

غرينادا - TCP/GRN/3302 "المساعدة على وضع منهجية لتقييم تدهور الأراضي على المستويين الوطني والمحلي" (من يونيو/حزيران 2011 حتى ديسمبر/كانون الأول 2012؛ الميزانية 140 000 دولار أمريكي). قيّم هذا المشروع نوع ومدى وشدة تدهور الأراضي، والأثر على الإنتاجية وتوافر وكفاءة تدابير لإدارة الأراضي المستدامة. وأعدّت خرائط وطنية لتدهور الأراضي ودليل حول منهجية تقييم تدهور الأراضي المحلية للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما وضع نظام لتوفير

معلومات حول تدهور الأراضي ورصدها وعقدت حلقات عمل بشأن أساليب التقييم المحلية والوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونتيجة لذلك، تمكّنت الحكومة من حشد الأموال لإنشاء شبكة وظيفية لرصد تدهور الأراضي كجزء من مشروع *Ridge to Reef* الممول من مرفق البيئة العالمية لتحسين توفير خدمات النظم الإيكولوجية في المناطق المحمية وحولها. وتمّ الحصول على أموال إضافية من الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تمويل حكومي، لمسح مستجمعات المياه المتضررة بشدة ورسم خرائط لها. ويجري البحث عن مصادر تمويل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لإجراء تقييم مفصّل لتدهور الأراضي في موقعين محليين اثنين اعتبرا شديدي التدهور في إطار مشروع برنامج التعاون التقني، ولتوسيع الشبكة بحيث تشمل الجفاف، ووضع شبكة لرصد تدهور الأراضي والجفاف.

المرفق 3: آليات التنفيذ الخاصة بالفاو لدعم التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

1 - الزراعة الذكية مناخياً: الزراعة الذكية مناخياً هي إطار مفاهيمي يهدف إلى معالجة تحديات الأمن الغذائي وتغيّر المناخ بصورة متزامنة. وعلى هذا الأساس، تساعد هذه الزراعة على ترجمة أهداف التنمية لفترة ما بعد 2015 المتعلقة بالزراعة، والأمن الغذائي، وسبل المعيشة في المناطق الريفية، إلى أعمال، وعلى زيادة وقعها. كما ستساهم في تحقيق التغييرات المطلوبة من أجل تحسين قدرة نظم الأغذية على الصمود في المدن المتنامية. وتدعم الزراعة الذكية مناخياً تكيف القطاعات الزراعية مع التغيّرات المناخية المتوقعة، وتعزيز قدرة نظم الإنتاج والمجتمعات المحليّة على مواجهة الظروف المعاكسة والظواهر المناخية القاسية.

2 - مبادرة النمو الأزرق: تهدف هذه المبادرة إلى إحياء طاقة المحيطات والأراضي الرطبة من خلال وضع نهج مسؤولة ومستدامة للتوفيق بين النمو الاقتصادي والأمن الغذائي مع المحافظة على الموارد المائية. كما تهدف إلى خلق بيئة تمكّن العاملين في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من ألا يكونوا مستخدمين للموارد فحسب، إنما أيضاً مشرفين عليها. وفي الواقع، تساهم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مساهمةً كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير سبل المعيشة للملايين من الأشخاص. بالإضافة إلى ذلك، تُستحدث نحو 200 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة على طول سلسلة القيمة، من الحصاد إلى التوزيع، مما يجعل حوالي 880 مليون شخص يعتمدون على هذا القطاع لكسب معيشتهم.

3 - بناء القدرة على الصمود في حالات الأزمات الممتدة والكوارث الطبيعية: تقوض الكوارث والأزمات التنمية. ويواجه عدد أكبر من الناس الأخطار المائية الجوية (مثل الفيضانات والجفاف والعواصف وحرائق الغابات) والمخاطر الجيولوجية (مثل الزلازل والانهيّارات الأرضية) أكثر من أي وقت مضى. وتزداد شدة وتواتر الكوارث الطبيعية باستمرار، مما يمس بالتنمية المستدامة عن طريق التأثير على سبل العيش وتهديد الأمن الغذائي والتغذية. وتشمل القطاعات الأكثر تعرضاً وتضرراً، الزراعة والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وينبغي تحسين وتوسيع نطاق التدابير الحالية للحد من المخاطر وإدارتها. ويعاني العديد من البلدان من سوء التجهيز لتجنب تأثيرات الظواهر المتطرفة والمخاطر الحالية والتحصير لها وتخفيفها، بما في ذلك تغيّر المناخ، ناهيك عن تلك المتوقعة في المستقبل. وتحدث الأخطار الطبيعية أيضاً خلال الأزمات الممتدة، مما يمثّل سياقات صعبة للغاية تؤثر على أكثر من 350 مليون شخص على المستوى العالمي.

4 - مبادرة النمو الأزرق في آسيا والمحيط الهادئ: تركز هذه المبادرة على دعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لتحسين كفاءة الإنتاج. وسوف يتم ذلك من خلال تحسين الحوكمة، ونهج النظام الإيكولوجي، والعمليات التشاركية في التخطيط والإدارة، والإجراءات لتحسين التنفيذ على مختلف المستويات، مما يساهم في الحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي وتحسين التغذية في المجتمعات الريفية. وتشدد هذه المبادرة على تعزيز ممارسات الإنتاج الجيد، وتطبيق

الأدوات المناسبة لرصد التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الفعالة، وتحسين عائدات الموارد، ودعم إدارة القضايا العابرة للحدود، والتكيف مع تغير المناخ، لضمان التكثيف المستدام في إنتاج تربية الأحياء المائية.

5 - سلاسل القيمة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في جزر المحيط الهادئ: سيتم دعم المؤسسات والشركاء الوطنيين في منطقة المحيط الهادئ لتحسين قدرة منتجي الأغذية المحليين والشركات ذات الصلة، لتوفير المزيد من الغذاء إلى الأسواق المحلية والسياحية لتلبية المطالب لنظام غذائي متوازن ومغذ. ويشمل ذلك دعم تطوير السياسات والأطر التنظيمية، التي تعتمد بدورها على التحسينات في القدرة على تجميع ودمج وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالغذاء والتغذية والموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز القدرة على المشاركة في وضع المعايير الدولية المتصلة بالنظم الغذائية في جزر المحيط الهادئ، وسيتم تعزيز النظم الوطنية لضمان الامتثال لهذه المعايير.

6 - تحسين نظم الأغذية في منطقة البحر الكاريبي: ستعالج المبادرة مشكلتين أساسيتين تواجههما البلدان في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي: تطوير محدود لسلاسل القيمة للمحاصيل الغذائية والأعلاف؛ وانخفاض معدل استخدام المنتجات الزراعية المحلية. ويُتوقع من البلدان ذات الأولوية تطوير وإنشاء نظم أغذية مستدامة من خلال تحسين السياسات والحوكمة من أجل زيادة الاستثمار والإنتاج والعمل والتجارة والاستهلاك. وسيؤدي ذلك إلى تحسين فرص الحصول على أغذية ذات جودة وتحسين التغذية من خلال تغيير أنماط الاستهلاك. والبلدان ذات الأولوية وهي: أعضاء مجموعة البحر الكاريبي الأكثر فقراً والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والأكثر تضرراً، وخاصة بليز، وغرينادا، وغيانا، وهايتي، وجامايكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسورينام.